

الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطية الشّعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



محضر اجتماع مجلس الإدارة

جامعة

- عين تموشنت - بلحاج بوشعيـب -

بيانات الدورة

طبيعة الدورة		تاريخ الدورة	رقم الدورة
استثنائية	عادية		
<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	2023/11/15	01

النّصوص المرجعية

1. المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المؤرخ في 23 أوت 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،
2. المرسوم التنفيذي رقم 343-06 المؤرخ في 27 سبتمبر 2006 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،

محضر اجتماع مجلس إدارة الجامعة

في اليوم الخامس عشر (15) من شهر نوفمبر سنة ألفين وثلاثة وعشرون (2023)، على الساعة العاشرة (10.00) صباحاً، انعقد مجلس إدارة جامعة عين تموشنت في دورته العادبة الأولى لسنة 2023 بقاعة الاجتماعات بالإدارة المركزية، وذلك لدراسة معطيات تقرير الدورة والمصادقة على النقاط والمقترنات المدرجة في جدول الأعمال، ترأس الاجتماع الأستاذ بوزياني مراحى بصفته رئيساً للمجلس ممثلاً عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

حيثيات افتتاح الجلسة

افتتح الجلسة الأستاذ زيادي عبد القادر، مدير جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، مرحباً بالسيدات والساسة أعضاء المجلس والطاقم الإداري والمدعون، شاكراً لهم تلبية الدعوة، ليتلقى بدوره رئيس مجلس إدارة الأستاذ بوزياني مراحى كلمة ترحيبية، وبالتالي أعلن عن الافتتاح الرسمي لأشغال الدورة العادبة الأولى وذلك بعد تأكيد بلوغ النصاب القانوني للأعضاء المشاركين، وذلك عملاً بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المؤرخ في 23/08/2003 المعدل والمتمم المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، ولا سيما المواد 10، 11، 12، 16 منه، بعد النداء على أسماء أعضاء مجلس إدارة جامعة عين تموشنت المنصوص عليهم في القرار رقم 777 المؤرخ في 08/06/2023 المحدد للقائمة الاسمية لأعضاء مجلس إدارة جامعة عين تموشنت، حيث تم إرسال قائمة الحضور على ما يلي:

- أولاً: أعضاء مجلس الإدارة الحاضرون

الرقم	الاسم ولقب	الصفة
01	بوزياني مراحى	رئيس مجلس الإدارة
02	نقاش طاهر	ممثل الوزير المكلف بالأشغال العمومية والمنشآت القاعدية
03	قوادي هباز محمد	ممثل الوزير المكلف بالصناعة والإنتاج الصناعي
04	قوديد عبد العالى	ممثل الوزيرة المكلفة بالثقافة والفنون
05	بولحية ياسين	ممثل الوزيرة المكلفة بالبيئة والطاقة المتجددة
06	العيادوى نصيرة	ممثلة الوزير المكلفة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
07	بياض سويم	ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
08	بوحفص رابع	ممثل الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين
09	زيوشى عبد الحميد	ممثل الوزير المكلف بال التربية الوطنية
10	بنيدى محمد	ممثل الوزير المكلف بالتجارة وترقية الصادرات
11	نجادى محمد	ممثل المديرية العامة للميزانية
12	بن عثمان نور الدين	ممثل الوزير المكلف بالعدل
13	سعیدي فيصل	ممثل الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
14	محمدى زهرة	ممثلة الوالي

بن قریس يوسف	ممثل منتخب عن الموظفين الإداريين التقنيين وأعوان المصالح.	بردان صفية	18
حطري سمية	ممثلة منتخبة عن الأستاذة ذوي مصاف الأستاذية لكلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية	غزالى بلعيد	16
جديدن لحسن	ممثل منتخب عن الأستاذة ذوي مصاف الأستاذية لكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير		15
بن قریس يوسف	ممثلاً منتخبة عن الأستاذة ذوي مصاف الأستاذية لكلية الفلاحه والتنمية الريفية		19

- ثانياً: أعضاء مجلس الإدارة الغائبين

الرقم	الاسم ولقب	الصفة
1	بولنوار غالى	ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية
2	باسو محمد	ممثل الوزير المكلف بالرقمنة والإحصائيات
3	حجيج بوعلام	ممثل الوزير المكلف بالري
4	حمودي أحمد	ممثل منتخب عن الأستاذة ذوي مصاف الأستاذية لكلية العلوم والتكنولوجيا
5	أوجامع براهيم	ممثلاً منتخب عن سلك الأستاذة المساعدين

بعد ذلك، ألقى السيد مدير الجامعة على الحضور قائمة النقاط المدرجة في تقرير مجلس الإدارة، والذي تجسد في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال دورة مجلس الإدارة

- .1 حصيلة الأنشطة البيداغوجية، الإدارية، البحث العلمي والعلاقات الخارجية والاستشراف للسنة الجامعية 2022/2023.
- .2 المصادقة على الميزانية 2024.
- .3 مشروع مؤسسة ذات طابع اقتصادي (Filiale).
- .4 متفرقات.

مُجربات أشغال دورة مجلس الإدارة

❖ نية المديرية للدراسات في التدرج، التكوين المتواصل والشهادات.

في هذا الصدد قام السيد نائب مدير الجامعة للتقويم العالي، التكوين المتواصل والشهادات، بعرض وحيز مهام نيابة مديرية الجامعة المذكورة، ليقوم بعدها بتقديم حصيلة النشاطات البيداغوجية للسنة الجامعية 2022-2023، وكذا النشاطات البيداغوجية للموسم الجامعي 2023-2024، فقد تطرق للاعتماد على التدريس عن بعد، وإنشاء لجنة محلية تطبيقاً لتعليمية الوزارة، بالإضافة إلى تعزيز اعتماد التدريس باللغة الإنجليزية، وعليه إعداد برنامج تكوين الأساتذة على مستوى الجامعة، كما تطرق لمنصة توثيق الشهادات الجامعية، حيث تم توثيق 1200 شهادة، واعتماد الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تخزين النسخة الإلكترونية للشهادات.

أما فيما يخص التكوين المتواصل: فقد ذكر السيد نائب المدير أنه تم تكريم الطلبة المتخرجين والأوائل على الدفعات في حفل اختتام السنة الجامعية.

كما تطرق السيد نائب المدير إلى الدخول الجامعي لسنة 2023-2024 والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، حيث تم توزيع الطلبة الجدد على التخصصات لتأتي كلية العلوم والتكنولوجيا في الصدارة، كما تم تدعيم الطلبة الدوليين بالوسم الوطني "درس بالجزائر" مع العلم أن الطلبة الحاملين للجنسية النيجيرية والصحراء الغربية، هم الأكثر التحاقاً بجامعة عين تموشنت.

بالإضافة إلى تعزيز تحسين مرئية الجامعة، تحسين الهياكل والتجهيزات لاستقبال الطلبة في أحسن الظروف، وكذا تسخير كل الموارد البشرية والمادية للوصول إلى أحسن مستوى في التعليم وتقديم الخدمات الالزمة للطلبة.

وقد تطرق إلى التخصصات الجديدة والتأثير البيداغوجي، مع ذكر جميع الإجراءات المتعلقة بالجانب البيداغوجي من بطاقة الطالب المتصلة بقاعدة بيانات الطلبة، إلى اعتماد الرقمنة في مختلف الأنشطة كرقمنة الأرشيف والوثائق الجديدة، واستعمال منصات جديدة. مشروع مذكرة تخرج برأة اختراع مؤسسة ناشئة. وفي الأخير تم عرض رزنامة النشاطات البيداغوجية.

بعد انتهاء السيد نائب المدير من عرض أهم النقاط المتعلقة بنيابة المديرية، جاء تدخل السيد رئيس مجلس الإدارة ليتطرق لتخصص العلوم الفلاحية، حيث أن نسبة التأثير 15 أستاذ ل 4 طلبة، إذ ينبغي القيام بالتعريف والإشهار لهذا التخصص لاستقطاب المزيد من الطلبة، وعليه تطرق السيد نائب المدير إلى التأثير مصريحاً أنه في عملية التوظيف يتم فتح المناصب لكن لا يتم الترشح، كما هو الحال بالنسبة للغات الأجنبية بسبب قلة المكونين فيها، وهي مشكلة على المستوى الوطني، لذا يجب تشجيع المؤطرين الحاليين لاقتراح مشاريع تكوين في الدكتوراه في الإنجليزية، كما ذكر السيد الرئيس أن عملية التوظيف الكبيرة التي تمت على مستوى الجامعة لم تأتي صدفة، إذ أن هناك جنود خفاء تعمل على تطوير الجامعة، لذا ينبغي الاستثمار في هذه الفرصة لتدارك النقص في التأثير واحتياجات الجامعة، كما تساءل عن سبب وجود تسعه أقسام بكلية العلوم و التكنولوجيا، ليرد السيد المدير أن هناك مشروع لتقسيم الكلية إلى كليتين (كلية العلوم و كلية التكنولوجيا)، مع إضافة العلوم السياسية بكلية الحقوق، وقد صرح السيد الرئيس أن الحجم الساعي و توزيعه أهم من نسبة التأثير بخلاف العلوم الإنسانية والاجتماعية.

❖ نيابة المديرية للدراسات فيما بعد التدرج، البحث العلمي وال العلاقات الخارجية

قام السيد نائب المدير للتذسيط، ترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون بعرض حصيلة نشاطات نيابة المديرية كما يلي:

- فيما يخص التكوين لما بعد التدرج: حيث تم تسجيل الطلبة حاملي شهادة الماجستير، كما أن الجامعة اعتمدت سياسة صفر ورقة في عملية التسجيل في Progres كما أن كل المناقشات تمت عبر منصة رقمية.
برنامج تحسين المستوى بالخارج: تم تخصيص منصة رقمية لتسجيل المرشحين، كما تطرق إلى برنامج إيراسموس والذي عرف خلال هذه السنة حركية أكبر إلى بولندا وإسبانيا، كما تم تسجيل عدة حركيات مع كل من جامعات رومانيا، إسبانيا وصربيا، وفي ذات الإطار تم استقبال أستاذة محاضرين من دول بولندا وصربيا.

وقد ذكر السيد نائب المدير أن الجامعة استقبلت عدة سفراء منها سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية وبنغلاديش وزمبابوي.

أما بخصوص مشاريع البحث التكوفي: فقد تم تجسيد 68 مشروع معتمد فيما يتعلق بالاتفاقيات تم إبرام 61 اتفاقية مع مؤسسات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، وإبرام 55 اتفاقيات توأمة وحاري العمل على إبرام اتفاقيات أخرى، كما تعمل الجامعة على الاتفاق مع الشركاء الاقتصاديين لتوفير الفرص لأكبر عدد ممكن من الطلبة في سوق العمل.

مخابر البحث: تحوز الجامعة على ثمان مخابر بحث معتمدة، حالياً تسعى الجامعة لزيادة عددها خاصة وأن كلية الحقوق بدون مخبر.

المجلات العلمية: تقييم مجلات علمية لجامعة عين تموشنت في تطور مستمر، واختتم السيد نائب المدير عرضه بالسعى للعمل على الرفع من تصنيف جامعة عين تموشنت.

شكر السيد رئيس المجلس السيد نائب المدير، لتمكن الكلمة للسيد مدير الفلاحة الذي تطرق إلى عزوف الطلبة عن العمل في المجال الفلاحي، والعمل على استقطاب الطلبة وذلك من خلال توطيد العلاقات مع الهيئات المختصة في المجال الفلاحي، واظهار الامتيازات الخاصة بالعمل في المجال الفلاحي لاستقطاب الطلبة، بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات في مجال التحويل الغذائي.

كما تدخل السيد المراقب المالي ليصرح أنه ويجب أن يتطابق التكوين مع سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد.

صرح السيد مدير الجامعة أن الجامعة دورها واضح خدماتي غير منتج، فالمرسوم 99 تأقلم الطالب مع المقاول، يستخدم أستاذة من الخارج، ليصطدم بقوانين الاستثمار والضمان الاجتماعي.

في هذا الصدد ذكر السيد رئيس المجلس أن مجلس الإدارة غير مؤهل للكلام على مشاريع القوانين، ولكن يعمل على اقتراح نصوص قانونية لتنلاءم مع المؤسسة.

أكَدَ السيد الرئيس أنه يجب على الجامعة والمؤسسات العمل تغيير عقلية الطالب وتفكيره، من خلال التعريف بالمؤسسات الناشئة، رغم أن الجامعة ذات طابع أكاديمي وهي ليست للإنتاج، فهي من خلال براءة الاختراع لا تبيع، ولكن تعمل على تطوير فلسفة العمل، كما أنها تمنح منتج والذي هو طالب جاهز للخوض في سوق العمل والمؤسسات الناشئة.

كما ذكر أنه ينبغي استصدار قوانين جديدة تتلاءم مع محتوى الجامعة، ثم إن توجه جامعة عين تموشنت فلاحة وسياحة توجه صحيح، وأن مخابر البحث المفتوحة تتماشى مع البيئة الموجودة فيها، كما يجب تشجيع الطلبة للتوجه نحو الفلاحة والسياحة.

هذا الخصوص تدخل السيد المدير ليصرح أن استراتيجية الجامعة في نفس السياق، من خلال استغلال ثروات الولاية، حيث أن الولاية بها ميزة الصيد البحري، الأمر الذي أدى إلى تطوير البحث في هذا الميدان، وعقد اتفاقية مع مديرية الصيد البحري و السعي لعقد اتفاقيات أخرى، مع العلم أن الجامعة تنتظر موافقة الوالي على إنشاء معهد في هذا التخصص، كما أن الجامعة تولي أهمية قصوى لمجالي الصيد البحري و الفلاحة، و عليه تم منح منحة للماستر لطلبة الفلاحة، أما فيما يخص عزوف الطلبة عن الالتحاق بتخصص الفلاحة، فإن الجامعة تعمل على ربط تخصص الفلاحة بالتقنولوجيا، من أجل تشجيع الطلبة واستقطابهم لدراسة التخصص المذكور.

تدخل السيد مدير الوظيف العمومي لتقدير الوضع، بحيث تسائل إذ من الممكن تقدير الجودة والتطور في المخابر الموجودة في الجامعة.

في نفس السياق ذكر السيد الرئيس أن الحديث عن جودة المشاريع العلمية يقودنا إلى مرئية الجامعة، ليذكر أن لجودة المنشورات العلمية دور هام في المساهمة في مرئية الجامعة، أي جودة المنتوج البحثي، وعليه ينبغي تدعيم الحرية الأكاديمية.

❖ نِيَابَةُ الْمَدِيرِيَّةِ الْمَكْلَفَةُ بِالْتَّنْمِيَةِ وَالْإِسْتَشْرَافِ وَالتَّوْجِيهِ

قدم السيد نائب المدير للتنمية والاستشراف عرض حصيلة نيابة المديرية للتنمية والاستشراف من خلال محورين، محور التنمية ومحور الاستشراف.

محور التنمية:

ذكر السيد نائب المدير أن الجامعة تمكنت من تجسيد تسعة عمليات استثمارية فيما تنتظر ثمانية حرص حيث تمت المصادقة على دفتر شروط، وعليه فإن مجمل العمليات التي تم تجسيدها من 26 عملية 17 عملية منجزة وبقي 09 عمليات، كما رفع التجميد عن مركز الحوسبة، وقد قدم عرضاً لصور العمليات التي تم تجسيدها، ذاكراً أن التكلفة الإجمالية تعتبر أكبر مبلغ مقارنة بالسنوات الماضية، قد تمت تغطيتها عن طريق دعم الوزارة، كما تقدم بالشكر للجنة الصفقات والأمين الولائي للخزينة.

- مشاريع الإنجاز:

قام السيد نائب المدير بعرض صور أهداف السنة الماضية، كما قام بعرض صور قبل وبعد الإنجاز، وقد أكد استلام كل مشاريع الشطر الثالث والشطر الرابع ولكن هناك نقائص، وفيما يخص مشاريع مخابر البحث الخامسة فقد تم توفير الغلاف المالي واستصدار رخصة البناء، كما تم إطلاق دفترى شروط، وبهذا تكون الجامعة قد خطت خطوات كبيرة بعد تعطل المشروع الذي انطلق منذ سنة 2013.

وضعية المشاريع مجمدة: بهذا الخصوص رفعت الجامعة هذا الانشغال وخاصة للشطر الخامس والمركب الرياضي، اللذان يحتاجان إلى عملية إلغاء تصنيف الأراضي وتحتاج هذه العملية رفع الملف إلى المستوى المركزي (اللجنة الوزارية المشتركة)

نقص المقاعد البيداغوجية بحيث قدرة الاستيعاب 8000 طالب في حين أن الجامعة تستقبل 11500 طالب، مما يطرح عدة مشاكل، خاصة مع تجميد مشروع 2000 مقعد بيادغوجي والمركب الرياضي، حيث هناك مطالبة بتحويل المشروع إلى بني صاف نظراً لنقص المساحة.

الأهداف: تم عرض كل الأهداف المسطرة في هذا المجال وكل ما وصلت إليه الجامعة لحد الآن، وكذا الأهداف ذات الخصوصية كمركز الحوسبة ومخابر البحث.

محور الاستشراف:

اعتمدت الجامعة سياسة الرقمنة وصفر ورقة ليتم تحقيقها على أرض الواقع.

الإشكال الطاقوي

- تم رفع التجميد عن مشروع المخابر
- كما تم التحويل نحو النظام الكلاسيكي في بعض التخصصات.

وبهذا اختتم السيد نائب المدير عرضه ليتقدم السيد رئيس المجلس بالشكر للسيد نائب المدير حول النظرة الشاملة التي قدمها، ليتساءل السيد رئيس اللجنة عن دور التوجيه في الجامعة، وسبب عدم التوجه نحوه، بحيث أن الإشكال دائمًا ما يثور حول كيفية التوجيه، باعتباره مهمة صعبة، كما تطرق بعدها إلى ملف مخابر البحث حيث اعتبر تأخر انجازها منذ سنة 2013 مدة طويلة.

كما شكر السيد الرئيس المراقب المالي مطالبًا إياه المزيد من المرونة، ليتساءل المراقب المالي حول طريقة عقد صفقة مكتب دراسة المخابر، إذ أن مكتب الدراسات هو الذي يحدد الأحوال المحتملة، وعليه نوه السيد الرئيس إلى أهمية النقاط التي أثارها المراقب المالي، خاصة وأن مكتب الدراسات لم يعد موجود، كما أن الصفقة لم يؤشر عليها لحد الآن لدى المراقب المالي، وقد أكد السيد الرئيس على ضرورة العمل سوياً على حل هذا الإشكال، ومواصلة الاهتمام بالمخابر و توفير كل ما يخص مقاعد الدراسة والتجهيزات وفي هذا الصدد ذكر السيد نائب المدير أن الجامعة تبذل كل ما في وسعها لإنجاز مخابر البحث وتركز عليها لحل مشكل مدراء المخابر.

قدم السيد الأمين العام للجامعة عرض لحصيلة المديريات الفرعية للجامعة كما يلي :

- المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين: حيث قام بتقديم حوصلة حول الترقيات والتوظيف والإدماج في الجامعة وتسهيل المسار المهني للموظفين.
- المديرية الفرعية للوسائل والصيانة: في هذا الصدد قدم السيد الأمين العام حصيلة المديرية الفرعية للوسائل والصيانة، حيث ذكر أنه تمت تغطية جميع المصارييف الخاصة بالتظاهرات.
- المديرية الفرعية للنشاطات العلمية والثقافية والرياضية: تم تقديم حصيلة كافة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية المنجزة.
- المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة: كما قام بتقديم حصيلة المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة وفي آخر العرض ذكر أن المشاريع التي يتم إنجازها يتم تقسيمها فتلk المشاريع طويلة المدى، تختص بها نيابة المديرية للتنمية والاستشراف، أما المشاريع قصيرة المدى فتحتخص بها الأمانة العامة.

عقب السيد الرئيس على عرض السيد الأمين العام بأن التحكم في الأمور يظهر جلياً من خلال العرض، ليتدخل مدير اتصالات الجزائر بخصوص تكفل الجامعة بالامتحانات المهنية كاقتراح، ليرد السيد مدير الجامعة أنه للتকفل بالامتحانات المهنية على مستوى الجامعة، ينبغي أن تكون مركز امتحان مؤهلاً لذلك، ومن أجل ذلك تلزم رخصة لذا باشرنا الإجراءات بالتنسيق مع الوظيف العمومي من أجل التكفل بجميع الامتحانات المهنية، ولدينا موافقة مبدئية.

في سياق آخر تدخل السيد المراقب المالي ليقترح تأجيل الانعقاد الرسمي لمجلس الإدارة، وجعل اجتماع الحالي فقط مشروع للمناقشة، وهنا تدخل السيد الرئيس ليصرح أن وزارة المالية هي التي حددت الأجال الخاصة بمجلس الإدارة، والمهدف من ذلك إنهاء جميع النشاطات قبل الفاتح من شهر جانفي للسنة المowالية، ويجب احترام هذه المواعيد من أجل تسهيل أنسج للميزانية.

كما تدخل السيد مدير الوظيف العمومي ليذكر أنه كان ينبغي وضع تقييم، من خلال عرض السنة الماضية والستة الحالية.

وقد تطرق السيد الأمين العام إلى أنه ومع الاستقلالية التدريجية طلبنا اعتمادات إضافية لتغطية العجز، كما صرَّح أن الميزانية الذي طلبتها الجامعة قد تم تنفيذها بنسبة 99%.

أكَدَ رئيس المجلس أن المبدأ في الميزانية أن الثلث للتسهيل والثلثين للراتب، وقد تساءل السيد مدير التكوين المهني والتمهين عن مدى انتظام الرواتب والخدمات المؤمنة بالجامعة ليصرح الأمين العام أنه لا يوجد أي مشكل في الباب الأول المتعلق بالرواتب في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، كما عقب على ذلك المراقب المالي حول التكفل بالأجر الجديد، و عليه فتح باب النقاش حول الميزانية و أن وجود أي إشكال في توزيع الميزانية يكون خارج عن نطاق الجامعة، و طالب السيد الرئيس بضرورة تشجيع مشاريع البحث العلمي من خلال تخصيص نسبة من الميزانية لذلك.

كما تطرق السيد المراقب المالي للنقاش حول إعانة الدولة، أين أكد السيد الرئيس أن أي إعانة خارجية تستوجب عرضها في مجلس الإدارة.

وبالتالي تم التصويت حول مشروع الميزانية للمصادقة عليه.

❖ مشروع مؤسسة فرعية ذات طابع اقتصادي

قام السيد عميد كلية العلوم والتكنولوجيا بتقديم المشروع المقترن، مشروع مؤسسة فرعية ذات طابع اقتصادي مكتب الدراسات "المباكل والكافاء الطاقوية" ، حيث رجع إلى تصريح السيد رئيس مجلس حول إعانة الدولة. وبما أن الوزارة تعمل على خلق مؤسسات فرعية، تطبيقاً للتوجهات تم تذكير أعضاء مجلس الإدارة أنه تم المصادقة على إنشاء أربع مؤسسات فرعية تتمثل في مكاتب دراسات ومؤسسات ذات طابع اقتصادي وهي كالتالي:

- المؤسسة الفرعية لتصنيع مواد التنظيف.
- المؤسسة الفرعية لمكتب الدراسات الجيوتكنية وتحليل التربة.
- المؤسسة الفرعية للمواد الشبه صيدلانية.
- Bureau d'études en géotechnique et analyse du sol Sarl BEGAS

حيث اقترح أستاذة الهندسة الميكانيكية والمدنية إنشاء مكتب دراسات (دراسة وتقدير مشاريع البناء..) وفي الأخير تقدم بالشكر لمدير الجامعة على الجهود المبذولة.

بهذا الخصوص تساءل السيد رئيس مجلس عن مدى تحقيق هذا الاقتراح، ليرد السيد المدير أن المشكل يكمن في السجل التجاري، حيث أن هناك مشكل إنشاء السجلات التجارية لهذه المؤسسات، وعليه اقترح السيد الرئيس كحل إشراك شريك حسب ما هو مطلوب في السوق، كما أنه وعلى المستوى الوطني لا يوجد أي إنجاز بهذا الصدد، لذا أكد السيد الرئيس على أنه مشروع قيم ينبغي المضي فيه واقتراح ذلك والإصرار على الشريك.

على ضوء ما سبق، تم ختم إلقاء تقرير مجلس الإدارة لجامعة عين تموشنت في دورته العادية الأولى لسنة 2023، حيث قدم السيد رئيس مجلس الإدارة شكره للسادة أعضاء المجلس وإطارات الجامعة لمساهمتهم في إنجاح الجلسة، وفتح المجال للحضور لتقديم أية تدخلات أو ملاحظات أخرى، ليتم بعدها عرض المقترنات للتصويت والمصادقة، حيث رست نتائج التصويت على أشغال الدورة الأولى لمجلس الإدارة لجامعة عين تموشنت كالتالي:

- مشروع الميزانية 2024: تمت المصادقة بالإجماع على مشروع ميزانية 2024.
- مشروع مؤسسة فرعية ذات طابع اقتصادي: تم التصويت بالأغلبية ماعدا المراقب المالي الذي وافق بتحفظ، خاصة وأنه لا إشكال في الميدان العلمي وإنما على الإجراءات المالية .

في الأخير، أعلن السيد رئيس مجلس الإدارة الأستاذ بوزيانى مراحى عن اختتام أشغال الدرجة الأولى العادمة لسنة 2023 لمجلس إدارة جامعة عين تموشنت، وذلك على الساعة الواحدة والنصف (13.30) زوالا من نفس اليوم والشهر وال السنة المذكور أعلاه.

كاتب الجلسة
(الاسم ولقب والتوقع)

الأمين العام
دربال شنان

رئيس مجلس الإدارة
(الاسم ولقب والتوقع)

بوزيانى مراحى
رئيس مجلس إدارة
جامعة عين تموشنت

